# مستقبل السياسة الخارجية العراقية في ظل التفاعلات الاقليمية والدولية

أ.م.د رواء طه درويش*
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

م.م حرير عصام محمد **
جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية

ليس من السهل تحديد مفهوم سياسة الدولة الخارجية من فاعلية وتأثير في الساحة الدولية وذلك لوجود اختلاف في الرؤى والتصورات في تحديد تعريف هذا المفهوم، فيمكن ان تعرف على انها " الافعال الهادفة والمؤثرة للدولة والموجهة نحو الخارج". وهناك من يعرفها على انها " برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من اجل تحقيق أهداف محدده في المحيط الدولي "، وهي بصورة عامة تشير الى " نشاط خارجي للدولة مع الفاعلين الدوليين في النظام الدولي "، إذ تتحرك الدولة في سياستها الخارجية سواء على المستوى الدولي او الاقليمي نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية مع الدول الاخرى على وفق مصالحها القومية او الوطنية.

وفي ظل البيئة الإقليمية للعراق التي تشهد صراعات عديدة، البعض منه ما هو داخلي، وقسم آخر إقليمي، وثالث بتأثير دولي. فهناك صراع دائم قاد نحو توتر واضطراب امني واختلال في الادوار الاقليمية والتوسع الجغرافي، مما ادى الى بروز ادوار جديدة وتدخل بالشؤون الداخلية, فلا بد ان تتوفر جملة من الثوابت التي ينبغي ان تستند اليها السياسة الاقليمية العراقية عند وضع وصياغة اهدافها واتجاهاتها في المرحلة المقبلة، هذه المرتكزات او الثوابت سوف تحدد ضوابط وآليات التعامل الخارجي في مستواه الاقليمي على وجه التحديد، فعملية الحراك العراقي في مجاله السياسي ستحدد بلا شك طبيعة وسلوك التجاوب الموازي مما سيترتب عليه ايجاد اطر معتمدة لعملية التوازن المقبل في لعبة التحالفات الأقليمية في الشرق الأوسط.

وانطلاقاً من هذا الأساس تتجه السياسة الاقليمية العراقية إلى لعب دور إقليمي فعال، ضمن رؤية اوسع لتشكيل صيغة مختلفة للتفاعلات الاقليمية، والتي تستند بالنسبة للعراق على مبدأ الحراك الفاعل دون الوقوع في تخندقات المحاور بأشكالها التي ستنعكس بشكل أو بآخر على المكانة الإقليمية المرتقبة للعراق. وهذا يعني تبني انموذج سياسة عدم الانحياز وعدم وقوع الدولة العراقية في مجال الحيوي لإحدى الاستراتيجيات الاقليمية المندفعة، مما يؤدي الى انتاج ازمات جديدة، وبما ان الحياد غير قابل للتطبيق سياسيا في المرحلة المعاصرة كخيار سياسي في المجال الاقليمي مع استمرار الضعف النوعي الذي يعيشه العراق، واختراق المجال الحيوي من قبل الاستراتيجيات الإقليمية، وثقل الصراع الدولي على منطقة الشرق الاوسط. هذا ما يدفع نحو تبني انموذج التوازن الفعّال وهو أنموذج الدولة العراقية المتوازنة داخلياً والمؤدية دور التوازن الإقليمي بما يؤهل العراق ليكون قوة استراتيجية حقيقية متوازنة، وموازنة للاستراتيجيات الإقليمية. فيحول دون تصادمها الوجودي ويخلق استقراراً استراتيجيا شرق أوسطياً. وهذا يعني دولة عراقية قوية سياساً واقتصادياً وعسكرياً قادرة على حفظ التوازن الإيجابي بين استراتيجيات المنطقة. وهو الأنموذج الأفضل للعراق والمنطقة، فبقاء العراق ضعيفاً سيقود الى تصادم حقيقي بين الاستراتيجيات الكبرى، وتشتته سيؤدي إلى إعادة رسم للخارطة السياسية الإقليمية لأغلب دول المنطقة.
ومن هذا المفهوم نلمس ملامح تبلور الرؤية العراقية المتوازنة على المستوى السياسي الخارجي عند ترابطه مع الأداء التوازني المنتظر بمبدأ الاستقلالية في المواقف، فمقاربة أداء التوازن الإقليمي للعراق في المنطقة في ظل تفاعل مرتكزات الصراع بين محاور القوى الفاعلة، سيفرض على العراق الدخول بقوة في هذه التفاعلات لكن عبر الية وسلوك مختلف عن السابق، اي بعبارة اخرى ان العراق يسعى لتعزيز فرص الارتقاء بالفعل السياسي والانتقال من مجرد طرف اقليمي هامشي نحو فاعلية محورية تسهم في ضبط ايقاع التحالفات الاقليمية انطلاقاً من ادراك حقيقي لأهمية تبلور سياسة متزنة توظف ما هو متحقق من مكاسب على المستوى الاقليمي بهيكليته الجديدة وعناصر القوة الجيواستراتيجية، وبهذا يكون العراق قد حقق استجابة بنيوية في الوصول الى تطلعات السياسة الخارجية.

إن الادراك يتحدد بعوامل تسهم في حصول العراق على مكانة ودور اقليمي استراتيجي يمكن ان تشخص على وفق المرتكزات الجديدة في اتجاه السياسة العراقية نحو الانغماس بشكل تفاعلي في قضايا المنطقة والابتعاد عن المواقف غير المحسوبة تجاه تطورات البيئة الاقليمية وتحقيق قدر مقبول من القدرة على العودة الى الدور المفقود، والعمل على تحييد الخلافات وتضييق فجوة الاختلال البنيوي في التوازنات، بالإضافة الى الانتقال الى تفاعلات اخرى تتجاوز البيئة الاقليمية الضيقة لتوسيع مساحة الاداء.
ومن المرتكزات الجديدة في اتجاهات السياسة العراقية الإقليمية هو استثمار الاوضاع الحالية وبما ستؤول اليه التفاهمات بين القوى التي بدأت وكأنها المتحكمة برسم خريطة جديدة للمنطقة. واذا ما احسن العراق التعامل مع معطيات الواقع الجديد، من خلال احتساب المنافع والمكاسب التي سيجنيها في ظل التوجه الدولي نحوه فان البراغماتية ستتجلى في اداءه

---

* جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية / قسم السياسة الدولية.

** جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.

السياسي من أجل تحقيق التأثير القوي في محيطه الاقليمي، وهذا ما يتوجب على صانعي السياسة الخارجية العراقية تجاه الاقليم ان يتنبهوا اليه في التعامل مع افرازات الواقع الجديد في المنطقة، وان يمون هذا النهج هو السائد في المستقبل من حيث ان اوضاع العراق والمنطقة مترابطة وتؤثر احدهما في الاخرى.

لم تتوصل الدولة الاقليمية الى بلورة موقف شبه موحد تجاه التحولات التي شهدها العراق، وظهر التباين في المواقف الاقليمية عبر مسارات متعددة لعل الابرز منها ظهور تحفظ عربي بشكل عام من التطورات التي طرأت على الساحة العراقية اولا، وثانيا وجود محدودية في المواقف العربية المنفردة المعلنة تجاه التطورات العراقية اما السياسات والمواقف الجماعية، فظهرت من خلال الجامعة العربية، وثالثا ادى الاضطراب في الرؤية السياسية الاقليمية الى بروز سياسات اقليمية مرتبكة من قبل الدول غير العربية تجاه الوضع الجديد وانعكاساته المحتملة. وعلى هذا الاساس يمكن القول أن العلاقات العراقية – الاقليمية مرت بعد التغيير في العراق بمرحلتين مهمتين :

المرحلة الاولى التي يمكن ان توصف بالترقب الحذر، إذ طرحت اوضاع العراق الهشة مغريات كبيرة للدول الاخرى، مثل اغراء التدخل وملء الفراغ، وإغراء الترقب والانتظار، وإغراء المشاركة والتفاعل وقد فضلت جميع الدول العربية مثلا الترقيب والانتظار في ظل هيمنة الولايات المتحدة على الوضع العراقي. في حين تبنت دول اخرى استراتيجية الاقتراب والحذر من المشهد العراقي.

المرحلة الثانية التي يمكن ان تعرف بمرحلة اغتنام الفرص، إذ مثلت التحولات السياسية والامنية في العراق فرصة سانحة لإعادة ترتيب العلاقات العراقية – الاقليمية، بطريقة تخدم اندماج العراق ونظامه السياسي المتشكل الجديد بالبيئة الاقليمية لكنها ايضاً تتوطى على التكيف من قبل هذه البيئة مع التحول الذي لا يمكن الرجوع عنه، ليس في طبيعة الوضع العراقي، بل ايضاً في طبيعة العلاقات الاقليمية البينية وفي المقابل ما يلوح من فرص بهذا الاتجاه، تلوح الاحتمالات معاكسة تقوم على فكرة التعايش السلبي مع عراق ما بعد ٢٠٠٣، بكل ما تحتويه من إقصاء لواحد من أهم بلدان المنطقة، وخلق وضع تصبح معه العلاقات العراقية – الاقليمية والعربية على وجه الخصوص مجرد صيغة للتفاعل التكتيكي الخالي من اي ابعاد استراتيجية أو أفق لشراكة ممتدة، وفيما يخص المواقف العربية تحديدا فنتيجة لما سبق يمكن القول ان دور العربي اقتصر على صيغة المبادرات الفردية التي تقوم بها الدول العربية، طبقا لمصالحها ولأوضاع العراق الأمنية والسياسية.

ولا بد من التأكيد هنا على ان هذه المعطيات لا تعني غياب حراك سياسي عراقي – عربي نحو التقارب واعادة صياغة اطر العلاقات المشتركة، فقد شهدت العلاقات العراقية – العربية في الآونة الاخيرة تطوراً مهماً على كافة الجوانب والمجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، ومثل هذا التطور إستمار لتصاعد المنحى الإيجابي في قبول العرب لأداء الحكومة العراقية، وإعطاء الأخيرة قدراً من الاهتمام للعلاقة مع المحيط العربي، يضاف إلى ذلك تدخل الولايات المتحدة في أكثر من مناسبة لتطوير تلك العلاقة، بوصفها واحدة من العوامل التي تعزز من استقرار العراق، ونتج هذا عن تنبه وادارك مراكز القرار العراقي إلى الاهتمام بالملف العراقي، وأن اعادة تأهيل البيئة السياسية العراقية، لا تعتمد على سياسات أمنية داخلية مهما كان حزمها، إنما تعتمد تصالحات سياسية في أطار الداخل، وألتزامات إقليمية يمثل الجانب العربي الجزء المغيب فيها. اما بالنسبة للدول الغير عربية، فأن العلاقات شهدت مراحل متعددة من الشد والجذب وبخاصة تركيا نتيجة لاختلاف الرؤى الاستراتيجية والهواجس التركية من الوضع العراقي، اما ايران فعلى خلاف ذلك كانت الاكثر عمقاً وانفتاحاً على العراق وعملت على تنويع مجلات علاقتها معه وتوطيدها بالشكل الذي يجعل من العراق احد اهم الوجهات الاستراتيجية الايرانية.

و من خلال رؤية تحليله مبسطة للمعطيات الواردة وما تعنيه على الصعيد المستقبلي، يلاحظ تغير في لهجة الخطاب السياسي المتبادل بين العراق والدول الاقليمية، فالخطاب السياسي العراقي بدا متوازناً اكثر حيال القضايا الاقليمية، وهذا يدل على سعي العراق إلى تجديد التزامه بالعلاقة مع محيطه الاقليمي. كذلك بتطمين جيرانه الاخرين، بالمقابل تغيرت لهجة الخطاب العربي ايضاً نحو المزيد من التقبل للعراق بطروحاته وسعيه الجديد نحو التعاطي عربياً، الى جانب دعم ايراني كبير وركون تركي نحو ترميم العلاقات واعادتها الى طبيعتها والتعويل اكثر على الحكومة العراقية في تغليب الحوار وحل الخلافات وهذا ما يؤشر أنّ اليات التوجه العراقي نحو الدول الاقليمية قد اكتسب مقدارا جيدا من التقبل والتفهم الاقليمي، مما يعني امكانية التحول بالعلاقات من صيغ الاحتواء واللجوء الى العزل والتعامل السلبي لدرء المخاطر التي تولدها البيئة العراقية، الى اطر جديدة من التعامل على وفق اسس ومرتكزات المصلحة والتعاون.

من هذا الاستعراض الموجز يتضح أن الوضع في العراق ادى ايجاد حالة من الضعف الاستراتيجي في هيكل النظام العربي لحساب النظم الفرعية الأخرى في المنطقة ودعم الموقف الاستراتيجي لدول الجوار العراقي غير العربية على حساب دول جوار العربية واذا ما قدمنا تحليلا مختصرا لما تم طرحه فلا بد من الاشارة الى ان المتغيرات الاستراتيجية التي شهدتها المنطقة في السنوات الاخيرة والتي اوجدت مجالا جيوسياسياً معقداً ومتشابكاً، تضيق في أطاره اهتمامات الأنظمة السياسة الى حدود جغرافيتها الطبيعية، في محاولة للحفاظ على مكونات وحدتها. ولكن بنفس الوقت، حتمت متطلبات الأمن والدور المكانة على تلك الأنظمة التمدد إلى الفضاء الإقليمي انطلاقا من اعتبارات تاريخية وأيديولوجية تصب في

صلب العقيدة الأمنية والسياسة لهذه النظم السياسية، الأمر الذي تولد عنه نوع من التنافس هو في حقيقته درجة من درجات الصراع، أو نمط من أنماطه. ذو طبيعة خاصة ومميزة.

يمكن القول ان هناك خطوط عريضة وخطة ترمي الى بناء علاقات رصينة اساسها المصالح، وبالنسبة للعراق، فان صياغة الحوار المؤسسي وصولا لأنهاء الخلافات وتحقيق الامن والتعاون الاقليمي واحتواء العراق كطرف مهم وحيوي في المنطقة بات يظهر جليا، ولابد ان تدرك الدول الاقليمية والعربية تحديدا ان لها دور ومسؤولية في استقرار العراق وامنه بحكم الجوار الجغرافي والصلات التاريخية والحضارية والاجتماعية وادراك ان ضعف العراق بمثابة تهديد لدول المنطقة.

ومن هنا يسعى العراق في المرحلة الراهنة وامتداداتها المستقبلية المنظورة الى طمأنة مخاوف المحيط الاقليمي من استمرار حالة العنف والاضطراب الامني والسياسي ودعوة دول الاقليم الى دعم اقامة حكومة عراقية منفتحة اقليما وتصفير المشاكل والاندماج في تفاعلات المنطقة عبر الية التوازن وعدم الانحياز ولغرض ايجاد علاقات متطورة في اطار اتجاهات مستقبلية في سياسة العراق الاقليمية، ينبغي على العراق ان يعمل على اعادة بناء الثقة مع دول الجوار والدول الاقليمية الاخرى، من خلال تواصل عقد لقاءات مشتركة على كافة المستويات والصعد سياسيا واقتصادياً وامنياً، كما من المسلمات ان يسعى العراق في المرحلة المقبلة الى حلحلة المشكلات القائمة مع جيرانه من خلال المبادرة بتطوير العلاقات ووضع حد للخلافات عبر رؤية جديدة وقراءة متمعنة لمتطلبات المرحلة الجديدة. لذا ستكون اتجاهات السياسة العراقية في بعدها الاقليمي مبنية على تعميق وتعزيز الاتصالات مع عمقه العربي في مجالات التعاون الامني والاستخباري، ولاسيما مع الدول العربية المجاورة من خلال عقد اتفاقيات امنية مشتركة مما يضمن تحقيق الاستقرار الامني للعراق والبلدان المجاورة في تصديها للارهاب.

عبر تلك المؤشرات يمكن القول ان العلاقات العراقية – الاقليمية مقبلة على مرحلة مهمة تؤثر فيها التفاهمات الامنية والسياسية بدرجة كبيرة في ظل وجود مخاطر مشتركة متمثلة بتحديات الارهاب وسبل مواجهته، في الوقت ذاته فان العلاقات بين الجانبين يمكن ان تشهد مزيدا من التنسيق الذي سيفضي بلا شك الى تطوير العمل المشترك والروابط على مختلف المستويات لان العراق يشهد حراكا سياسيا داخليا وخارجيا من اجل تحقيق الاستقرار الداخلي الذي سينعكس على بيئته الاقليمية. كما ان تحقيق التوافقات السياسية الداخلية سيكون مؤثرا فيما يخص الموقف العراقي الخارجي من القضايا الاقليمية الراهنة وتطوراتها وهذا ما سيحقق انسجاما عراقيا واقليميا حول العديد من الملفات في المنطقة.

إذ كان العراق على الدوام عنصراً أساسياً في معادلة التوازن السياسي والعسكري والاقتصادي في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط، وذلك بحكم مقوماته الحضارية والتاريخية والروحية والمادية، والدور الذي لعبه عبر التاريخين العربي والإسلامي. الا ان الغزو العراقي للكويت في عام 1990 مثّل ضربة قوية لدور العراق وحضوره على الساحتين العربية والإقليمية، بعد أن كان يقدم نفسه على مدى ثماني سنوات خلال فترة الحرب العراقية-الإيرانية 1980-1988، عاملاً موازناً في الأمن الإقليمي.

ثم جاء التدخل الأمريكي للعراق في عام 2003 ليخرجه بشكل كامل من معادلة التوازن في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط؛ إذ أدى هذا التدخل إلى تحول جذري في معادلة التوازن على الساحة الداخلية العراقية، ما أثار جدلاً كبيراً تجاه الهوية السياسية والثقافية العراقية، وبرز في هذا السياق دور الأكراد كهوية أخرى في المنطقة رأت في كل هذه الظروف فرصة للاستقلال، ولا يمكن إنكار أن انهيار القوة المادية للعراق، خاصة العسكرية والاقتصادية، قد أخرجته تماماً من حسابات توازن القوى في المنطقة.

عملت اغلب الدول على توظيف الأحداث لصالحها، بداية من سقوط النظام العراقي السابق، وحالة الفوضى والاضطراب التي لحقت بالبلاد، وصولاً لعدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على ضبط الأمور وضعف معرفتها بتفاصيل وتعقيدات الخريطة السياسية العراقية، فساهمت هذه الأمور في التمدد على الساحة العراقية، ما اضطر بالولايات المتحدة الأمريكية إلى العمل على التنسيق معها خاصة على المستوى الأمني والاعتراف بدورها ونفوذها في العراق.

وزاد من ابتعاد العراق وغيابه عن معادلة التوازن في المنطقة، أن العرب أنفسهم لم تكن لديهم استراتيجية واضحة في التعامل معه، بل كان التوجس تجاهه وتجاه التحولات فيه خاصة فيما يتعلق بتجربته السياسية ومآلاتها هو عنوان الموقف العربي بشكل عام، فضلاً عن أن بعض الدول العربية تعاملت مع العراق لسنوات طويلة بعد 2003 باعتباره بلدا محتلا، وبعضهم الآخر نظر إليه على أنه قضية أمريكية وشأن خاص بالولايات المتحدة الامريكية، ما ترك فراغا سياسيا استفادت منه الدول الاخرى وقامت ببناء نقاط ارتكازها على أسس أمنية وعسكرية. فضلا عما سبق فإن الاضطرابات الأمنية والصراعات الأهلية التي وصلت ذروتها في عامي 2006 و 2007، ومشروعات التقسيم التي طُرحت لتجزئة البلاد إلى ثلاث دويلات في الجنوب والوسط والشمال ومشروع تنظيم داعش الارهابي لإقامة دولة على أراضي العراق وسوريا، جعل العراق يتحول إلى ساحة للتفاعلات بين العديد من القوى الدولية والإقليمية، ما استنزف القدرات العراقية بشكل كبير، وجعله منشغلا على الدوام بالداخل وغير قادر على استثمار قدراته وموارده في لعب الدور الإقليمي الذي كان يمارسه على الدوام.

ان التطورات التي شهدها العراق خلال السنوات الأخيرة (بعد القضاء على تنظيم داعش الارهابي )، خاصة على مستوى الأمن والتجربة السياسية وإنتاج النفط، والتغييرات على الساحتين العربية والإقليمية، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات العربية-الإيرانية، تدفع إلى طرح عدة تساؤلات من قبيل: هل يمكن للعراق أن يعود إلى ممارسة دور مؤثر في معادلة التوازن على المستويات الإقليمية والدولية خلال الفترة القادمة؟ وهل يمتلك مقومات هذا الدور والرغبة في ممارسته؟ وما هي المعوقات التي تقف أمام عودة العراق إلى الساحتين الإقليمية والدولية؟ وهذه التساؤلات كلها تمثل اشكالية البحث.

لذا ينطلق البحث من نظرية مفادها ( ان التطورات التي شهدها العراق بعد القضاء على تنظيم داعش الارهابي على مستوى الأمن والتجربة السياسية وإنتاج النفط، والتغيرات على الساحتين الإقليمية والدولية، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات العربية-الإيرانية، دفعت بالدول الاقليمية والدولية الى اعادة فتح ابوابها تجاه التقارب مع العراق بعد انصهار الكوابح المعرقلة للعودة العراقية الى الساحتين الاقليمية والدولية وفي ظل استغلال الفرص المتوفرة في الوقت الحاضر )

ومن هنا سيتم تناول البحث، عبر المحاور الاتية :

## المحور الاول : الاهمية الاستراتيجية للعراق اقليمياً بعد العام 2003

سيتم التطرق في هذا المحور الى الاتي :

### اولا : رؤية العراق ودوره اقليمياً بعد العام 2003

اتجهت السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 الى مسار جديد تجاه العلاقات الاقليمية، اذ بدأت تنبذ العدوانية التي كان ينتهجها النظام السياسي العراقي قبل عام 2003 والذي وضع العراق بأكثر من مازق دولي، فأصبحت السياسة الخارجية العراقية تتجه نحو الانفتاح على العالم ومحاولة ارجاع العراق لمكانته الدولية والاقليمية السابقة عبّر محورين الاول : استكمال تنفيذ التزامات العراق الدولية الضامنة لإخراج العراق من اطار الفصل السابع في ميثاق الامم المتحدة والثاني تمثل في توسيع العلاقات والانفتاح الدبلوماسي على دول الجوار والعالم، وبداية مرحلة جديدة من السياسة الخارجية والتوجهات التي بدأت تنصاع الى الطوبوغرافية الجديدة للفئات الحاكمة، فاضحت السياسة الخارجية العراقية تقوم على منطلقات فكرية ومرتكزات جديدة [1]. وهو ما اكده دستور العراق عام 2005، اذ من ضمن ما جاء في المادة الثامنة من الدستور هو : (يرعى العراق مبادئ حسن الجوار ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ويسعى الى حل النزاعات بالطرق السلمية ويقيم علاقاته على اساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل ويحترم التزاماته الدولية). [2]

وتعززت هذه الرؤية فيما بعد في استراتيجية الامن القومي العراقية عام 2007 فقد جاء فيها (ادراك العراقيين ومنذ سقوط النظام السابق انهم بحاجة الى بناء علاقات اقليمية ودولية جدية مع الدول المجاورة للعراق تختلف تماما عما رسخه النظام السابق من علاقات عدائية وعدوانية ليس مع هذه الدول فقط وانما مع المجتمع الدولي ايضا). واخيراً فأن الدستور العراقي في مادته (السابعة ثانيا) و المادة (الثامنة) قد حسم موضوع (كيف ينظر العراق الى علاقاته مع دول الجوار). ولكن في الوقت نفسه يعتقد بعض الباحثين ان من الافضل للحكومة العراقية ان تتعامل مع دول الجوار الاقليمي على الاسس الآتية :[3]

تقليل عدد الدول الخصوم والاعداء.

اعتماد سياسة سليمة وسلمية مع الدول المجاورة على مستوى الخطاب السياسي والاعلامي.

اعتماد المصلحة العراقية العليا ومنع تحول العراق راعي لمصالح دول مجاورة اقليمية ضد دول اخرى، او راعي لدول خارجية كبرى ضد اخرى.

اتباع العراق سياسة امنة تحافظ على الامن في المنطقة اقليمياً، وضرورة اقناع الدول بالاستثمار السياسي والاقتصادي في العراق.

---

1 عبد الصمد سعدون عبد الله، خضر عباس عطوان، العراق ومعضلة الامن الخليجي بعد عام 2003، مجلة الخليج العربي، العدد1، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 2014، ص92.

2 وليد حميد شلتاغ، علاقات العراق مع دول الجوار الاقليمي، مقال منشور على الشبكة العالمية للاتصالات الانترنت : http://www.newsabah.com/wp/newspaper/45112

3 عبد الجبار احمد عبد الله، المنظور الوظيفي والعلاقات العراقية العربية، مجلة العلوم السياسية، العدد 45، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2012، ص4.

ومن نافلة القول فأنه بعد عام 2003 ظهرت هناك توجهات مختلفة نابعة من التنوع الذي دخل ماكنة العمل السياسي في العراق، تدعو هذه التوجهات الى اتباع سلوكيات معينة للسياسة الخارجية العراقية، فمنهم من دعى الى ان يتخذ العراق التوجهات الماركسية وهناك من دعى الى التوجهات الدينية في علاقاته الخارجية مع دول الجوار، وهناك من دعى الى توجه قومي، وهذه التوجهات كانت نابعة من طبيعة وتوجهات الاحزاب التي تقود البلد آنذاك والتي استمرت في سياقاتها المتنوعة اعقاب ذلك والتي كانت اغلبها ذات ولاءات خارجية، وهو الامر الذي ادى الى ان يصبح العراق في العقد الثاني من القرن الحالي (الارض التي تجمع الصراعات الداخلية والاقليمية والدولية في الوقت نفسه، ويكون النفط والتوسعات الجيوسياسية للدول المجاورة والهيمنة للدول الخارجية هو العنصر المستهدف بالدرجة الاساس)، والسبب في ذلك يعود الى عاملين، الاول هو بسبب تقاطع المصالح بين الدول الجوار والدول المتصارعة فيما بينها، والثاني ضعف العراق من الداخل وهيمنة ونفوذ دول الجوار فيه من خلال الاحزاب ذات الولاءات الخارجية، خاصة بعد بروز مشاكل الاقليات والرغبة بالانفصال ومشاكل الحدود...الخ.[1]

وعليه وبحكم اهمية العراق وبسبب تحول دوره اقليماً عما كان عليه قبل عام 2003، وبسبب تقارب المصالح الاقليمية فيه وتخالفها فيما بينها، اصبح العراق اشبه بدور (موازن للقوى الاقليمية ومحدد للسياسات والتعاونات الاقليمية بعد ان كان قبل عام 2003 له دور في رسم سياسات الدول الجوار و فارض لرؤيته).

## ثانياً : الاهمية الجيوستراتيجية للعراق اقليميا بعد عام 2003

ازدادت اهمية العراق الجيوستراتيجية بعد عام 2003 في مدرك الدول ولا سيما المجاورة اقليمياً، فقد بدأت تنظر بعض الدول الى ان العراق اصبح ساحة فراغ امني استراتيجي واجب المليء لمنع هيمنة قوى اقليمية اخرى عليه قد تكون معادية لها، فميلان الحكومة والشعب العراقي لدولة معينة يؤثر في مصالح وامن دول اخرى، وبما ان العراق بعد عام 2003 اصبح في حالة تراجع امني وسياسي واقتصادي فقد ادى هذا الى زيادة تدخل دول الجوار وازدياد اهمية العراق الجيوستراتيجية كونه اضحى موقع مهم سهل المنال، فعلى سبيل المثال بدأت ايران ترى العراق على انه فرصة ذهبية لمواجهة دول معادية لها (دول الخليج – اسرائيل – الولايات المتحدة)، لان تشكيل عراق جديد بعد الحرب الامريكية يقوم على اساس النموذج الغربي وحليف للخليج واسرائيل يعني تهديد ايراني جديد، ولهذا فقد سعت ايران بعد عام 2003 بمختلف الوسائل بمد نفوذها الى العراق ايديولوجيا – سياسيا – اقتصاديا. وهكذا الحال بالنسبة لتركيا والولايات المتحدة وروسيا.[2]

وقد كانت للأوضاع والازمات التي عاشها العراق بعد عام 2003 الاثر البالغ في جعل العراق اكثر عرضة لتدخلات دول الجوار، ومن هذه الظروف (ضعف السلطة، ضعف التنمية السياسية والاقتصادية، مشاكل الهوية العراقية، الطائفية، هشاشة الوضع الامني وضعف القدرات العسكرية والتدريب العسكري وبروز خطر المليشيات المسلحة..). هذا بالإضافة الى بروز احزاب عراقية ذات ولاءات و تمويل خارجي ايضا، اذ وصل عدد الاحزاب بعد عام 2003 في العراق الى ما يقارب 500 حزب، وكل حزب من هذه الاحزاب ذا توجهات ورؤية مختلفة عن الآخر، وقد ضمت هذه الاحزاب عدد كبير من الممثلين السياسيين البارزين من وزراء ومدراء عامين الامر الذي ادى الى زيادة التمزق وتعدد الاتجاهات السياسية في العراق داخلياً وسهولة التدخل فيه. هذا فضلاً عن الفصل التام بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وليس بصورة مرنه، وعدم الالتزام بالدستور والقانون. [3]

وقد اثر هذا على المستوى الاقليمي فقد فتح الاحتلال الامريكي للعراق شكل جديد ومهم من العلاقات والتعاونات الجديدة لدول الجوار معه (خاصة مع ايران)، فبعد ان كان العراق مصدر تهديد لإيران اصبح يرتبط بها بعلاقات تقوم على اساس الدين المشترك والمصالح المشتركة. فعلى سبيل المثال وقفت ايران كحليف مساند للحكومة العراقية في مواجهة الهجمات الارهابية وعقدت اتفاقية تعاون مشترك بين الحكومة الايرانية والعراقية في تاريخ 2005/7/10، وقد كانت لها اليد الطولى في مواجهة الطائفية والتطرف وحركات الجماعات الاسلامية في عام 2006، واخيرا فقد كان لهجوم الجماعات الاسلامية المتشددة (داعش) عام 2014 على العراق السبب الاساس في دفع ايران لاتخاذ دور مهم في دعم المقاومة

---

1 نقلا عن :رعد قاسم صالح، التماسك الاجتماعي وفاعلية السياستين الداخلية والخارجية للعراق للفترة 2003 – 2010، العراق وعلاقاته الخارجية الواقع والافاق، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2016، ص22.

2 خضر عباس عطوان، مستقبل دور العراق السياسي الاقليمي، مجلة دراسات دولية، العدد 33، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، جامعة بغداد، 2007، ص158

3 خضير ابراهيم سلمان، العراق ودول الجوار الاقليمي : دور العراق كعامل موازن، مجلة السياسة والدولية، العدد 71، كلية العلوم السياسية،الجامعة المستنصرية، 2022، ص166

العراقية لمواجهة هذا العدوان بالمال والسلاح، بل هناك من يؤكد وجود قوات ايرانية تقاتل مع القوات العراقية وتقدم لها الدعم اللوجستي المطلوب. [1]

وكذلك الحال على المستوى الدولي فقد كان الاتحاد الاوربي من اشد المساندين للقضية الكردية في العراق لا سيما حقبة ما بعد الاحتلال الامريكي له، وهو موقف في الحقيقة يعود الى ما قبل هذا الاحتلال بدعوتها الى ضرورة حماية حقوق الاقليات في العراق وخاصة الاكراد، وتقديم التمويل اللازم لهم، فالاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية على الرغم من تأكيدهم على ضرورة وحدة العراق فأنهم في الحقيقة قدموا الدعم الكبير للأكراد خاصة بعد الحرب من سلاح ومال، والتي بدورها ساعدت على زيادة المطالبة بالانفصال الكردي عن العراق. [2]

وبالتالي نعتقد بوجود موائمة فكرية استراتيجية بين الاهمية الجيوستراتيجية للعراق وتزايدها اعقاب الاحتلال الامريكي له وبين مستوى السيادة التي يملكها، وبذلك يمكن لنا تفسير سبب السعي الاقليمي والدولي في وضع مخطط الخلل الامني في حالة الاستمرار والديمومة داخل العراق.

## ثالثاً : الاهمية الاقتصادية للعراق اقليميا بعد عام 2003

لجأ العراق بعد عام 2003 الى التحول في نموذجه الاقتصادي وخاصة في مجال الخدمات الداخلية، اذ بدأ يلجأ الى نموذج الخصخصة الاقتصادية وادخال الاستثمارات الاجنبية لتلبية الحاجات الاجتماعية للشعب العراقي، وهو الامر الذي يمكن الحكومة العراقية من التخلص من نفقات كبيرة لتوفير خدمات الشعب مقابل حصول هذه الشركات الاستثمارية على امتيازات مهمه من العراق، هذا فضلا عن خلق فرص عمل كبيرة من جراء الخصخصة والاستثمارات الاجنبية، اذ وصلت نسبة البطالة العراقية الى ما يقارب 45%-65% بسبب قرار حل الجيش العراقي بعد عام 2003. الامر الذي قد زاد من الاهتمام الاقليمي والدولي اقتصادياً في العراق بعد زيادة فرص التدخل الاقتصادي والمصالح الاقتصادية بسهولة وامكانية النفوذ الاقتصادي اليه.[3] اضافةً الى ان الاحتلال الامريكي أعاد هيكلية ورسم الاقتصاد العراقي من جديد بالصورة التي تخدم الشركات الاجنبية والدولية ومصالح الدول المجاورة ايضاً، من خلال جعل العراق يتبع مبدأ (حرية التجارة الخارجية) دون أي قيود وتعريفة كمركية وزيادة العرض من المستورد الخارجي داخلياً وارتفاع الرواتب وتجميد المؤسسات الحكومية الاقتصادية ما عدا الشركات النفطية والانفتاح على الاستثمار الاجنبي، ولهذا كانت تذهب المصالح الاقتصادية الغربية ولا سيما الامريكية في تحويل النموذج الاقتصادي العراقي الى نموذج منفتح يقوم على اساس حرية التجارة والسوق، وهو ما أكده الحاكم المدني السابق في العراق (بول بريمر) في رأي له نشرته صحيفة (وول ستريت جورنال) الامريكية في تأريخ 20/حزيران/2003 التي وضح فيها اهدافه الاقتصادية في العراق من خلال قوله : (لا بد من تشجيع القطاع الخاص على الاسراع في تخصيص الموارد الى اكثر المشاريع انتاجية، ففي اقتصاديات انتقالية اخرى كان الانتقال من المشاريع العامة المبددة للموارد الى تلك المولدة للقيمة الاقتصادية في القطاع الخاص، قد تم ذلك عبّر تحفيز نمو المشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة وهي الاكثر قدرة على انتاج فرص العمل بسرعة. ويتحقق هذا التشجيع من خلال خفض الدعم المالي لشركات القطاع العام وانشاء لوائح تجارية واضحة وشفافة مع توافر القضاة الامناء لتنفيذها. وبشكل عام لا بد من انشاء نظام ثابت لحقوق الملكية كي يتمكن الاقتصاد من النمو). وقد تم تطبيق ذلك في (قانون الاستثمار للعام 2007) الذي شجع الاستثمار الأجنبي المباشر. [4] وكذلك مشروع قانون الأوراق المالية والسلع قيد التشريع في البرلمان العراقي للدورة الحالية 2024.

ان تطبيق هذه القرارات الاستثمارية واللجوء الى تنفيع المصالح الخارجية في العراق، سيمكن الاقتصاد الخارجي من الانتعاش من جانب وايجاد سبل للتدخل في العراق من جانب آخر بوسائل اقتصادية وجعل العراق تابع الى الاقتصاد الغربي بالاعتماد على استثماراتهم ومن ثم سيكون ايضا سوق اقتصادية مهمه لتصريف البضائع والصناعات الخارجية للدول المجاورة.

---

1 حنان محمد القيسي، دراسة في تمويل الاحزاب السياسية في العراق، مجلة الحقوق، العدد 45، كلية القانون، الجامعة المستنصرية، 2021، ص63.

2 محمد الربيعي، مستقبل العلاقات العراقية الايرانية، مجلة السياسية والدولية، عدد 10، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2018، ص71.

3 احمد صدام عبد الصاحب، الخصخصة ودور الدولة في الاقتصاد العراقي، مجلة الخليج العربي، االعدد21، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 2018، ص189

4 هنري كيسنجر، العقيده الاستراتيجية الامريكيه ودبلوماسيه الولايات المتحدة،، 1987، ص45.

ومن نافلة القول انه قد كانت للحرب الامريكية على العراق اثار اقتصادية سلبية، اذ ما زال العراق يعاني من اضرار الحرب والى الان، ففي تقرير (اضرار الحرب على العراق) الذي صدرته وزارة التخطيط العراقية، اوضحت انه قد وصلت مبالغ الانفاق على اضرار الحرب في العراق ولغاية 2020/12/13 الى حوالي (47.357.244.091) مليار دينار عراقي. اما بالنسبة للأسرة العراقية فقد عانت من قلة الدخل الكلي للأسرة، ففي بيانات رسمية عراقية اتضح ان مقدار الدخل الكلي للأسرة العراقية خلال اسبوعين في عام 2022 هو حوالي (60000) الف دينار، وللريف (58250) الف دينار والحضر بما يقارب (61000) الف دينار. [1]

في المحصلة نرى بأن الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 قد مر باستراتيجيتين مهمتين، الاولى هي (استراتيجية التغيير) والتي كانت تحت الادارة الامريكية ومحاولة نقل الاقتصاد العراقي الى الرأسمالية الغربية واتباع النموذج الغربي ومن ثم الثانية (استراتيجية التوظيف) فقد تم توظيف هذا النموذج (العراقي الجديد – الرأسمالي) لخدمة الاقتصاد والمصالح الغربية وفتح مجاله كسوق للإنتاج الغربي وتصريف البضائع وادخال استثماراتهم بأوسع اطيافها، وهنا تكمن اهمية الاقتصاد العراقي اعقاب الحرب الامريكية عليه، الامر الذي انهك اقتصاده واصابه التضخم الذي ادى الى تراجعه بالنتيجة خاصةً مع وجود جهود دولية راغبة في ذلك كما يحصل في الآونة الاخيرة من اضعاف سوق النفط وانخفاض اسعاره.

## رابعاً : الاهمية العسكرية للعراق اقليميا بعد عام 2003

ترتبط الاهمية العسكرية لاي بلد بعقيدته وقوته العسكرية التي هي أداة من أدوات السياسة الخارجية، اذ ان كل دولة عندما تقوم صياغة استراتيجيتها فأنها تملك عدد من البدائل والخيارات ولكن خيارها الحاسم وقرارها النهائي يعتمد على العقيدة العسكرية التي تعتنقها ويتلخص دور العقيدة العسكرية في تشخيص الأخطار المحتملة وتحديد أساليب مواجهتها واختيار الاهداف الممكنة والقابله للتنفيذ والوسائل الكفيلة بتحقيقها وترتبط بصياغة الاستراتيجية الأمنية للدولة من خلال محورين اساسيين، الاول هو طبيعة الاهداف ومقدار الامكانيات، وثانيا هوية وعدد المؤسسات التي تشارك صياغة الاستراتيجية الأمنية. [2]

وقد كان العراق قبل عام 2003 تقوم عقيدته على اساس التوسع العسكري الذي يفوق القدرات الذاتية له اقتصادياً وعسكرياً، ولهذا بدأت الحكومات العراقية التي تلت عام 2003 تحاول التدرج في تحقيق التفوق العسكري وارجاع المكانة العسكرية للعراق بعد ان تراجع عسكرياً في حقبة ما بعد الاحتلال الامريكي.[3]

ولان الاهمية العسكرية لأي بلد معين تبرز أما بسبب ما يملكه من قدرات عسكرية ذو اهمية لدولة اخرى يمكن ان يؤمن لها الحماية العسكرية خاصة اذا كانت حليفة استراتيجية له وتحقيق اهداف وغايات عسكرية ضد دولة اخرى كإسرائيل والولايات المتحدة الامريكية، او ان يكون مهم عسكرياً بسبب حاجته الى التسليح في حقبة معينه وعقد صفقات اسلحة مهمه أو حاجته لعقد اتفاقيات للتدريب العسكري أو شراكة عسكرية للدفاع المشترك، فأنه وفيما يخص العراق يمكن القول انه ذو اهمية عسكرية كونه بلد يمكن ان يحقق صفقات عسكرية مع بلدان مجاورة او ارسال قوات تدريب له، ولهذا تحاول اغلب الدول المجاورة اقليمياً للعراق تحقيق صفقات اسلحة معه، فقد اكدت تقارير امريكية ان ايران قد عقدت صفقة اسلحة مع الحكومة العراقية بقيمة (195) مليون دولار في عام 2014 مستغلة التراجع الامني في البلد والحاجة الى التسليح والدعم الدولي. [4]

---

1 صبا حسين مولى، موقف الاتحاد الاوربي من القضية الكردية في العراق، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد 49، مركز الدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2022، ص85

2 حمد ابريهي علي، الاقتصاد العراقي وافاق المستقبل القريب، ص2، بحث منشور على الشبكة العالمية للاتصالات الانترنت على الرابط التالي :

http://www.iier.org/i/uploadedfiles/publication/real/1365904295_010711IraqEconomyDr.AhmedIbraihi4B.pdf

3 بشير عبد الفتاح، القوة العسكرية وحسم الصراعات : الولايات المتحدة الامريكية نموذجا، مجلة سلسلة رؤى معاصرة، العدد 66، المركز العربي للدراسات الانسانية، القاهرة، 2018، ص11.

4 نقلا عن : منعم صاحي العمار، العقيدة العسكرية العراقية الجديدة : دراسة في نظم تشكيلها، مجلة قضايا سياسية، العدد 23-24، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2011، ص11

ومن الجدير بالذكر ان عدم الاستقرار السياسي والامني يلقي بظلاله على الجانب التنموي والاقتصادي للبلد، فعدم الاستقرار السياسي والامني للعراق دفع به للجوء الى التسليح والانفاق العسكري بشكل متزايد، وبما ان العراق ذا اقتصاد ريعي يعتمد على مصدر النفط في الغالب فقد اثر عدم الاستقرار على العامل التنموي والاقتصادي للعراق وتراجع مؤشرات التنمية والاقتصاد جميعها وجوانب احوال المعيشة والصحة والتعليم. اذ ان هناك علاقة طردية بين جانب التسليح وعدم الاستقرار الامني والسياسي وعلاقة عكسية بين التسليح والتنمية واقتصاد البلد. وهو الامر الذي يزيد من اهمية العراق عسكرياً، فكلما تزايد الخلل الامني في البلد كلما تزايد اهتمام الدول به عسكرياً في محاولة تحقيق اتفاقيات وصفقات عسكرية ومن هنا تتضح اهميته العسكرية.[1]

وان تتبع احصاءات الانفاق العسكري في العراق بعد عام 2012 وحتى عام 2022 يُمَكِن لنا ملاحظة مقدار التزايد في هذا الانفاق، وكما مبين في الشكل البياني الاتي :

يبين تزايد نسبة الانفاق العسكري العراقي من الناتج المحلي الاجمالي

(2022 – 2012)

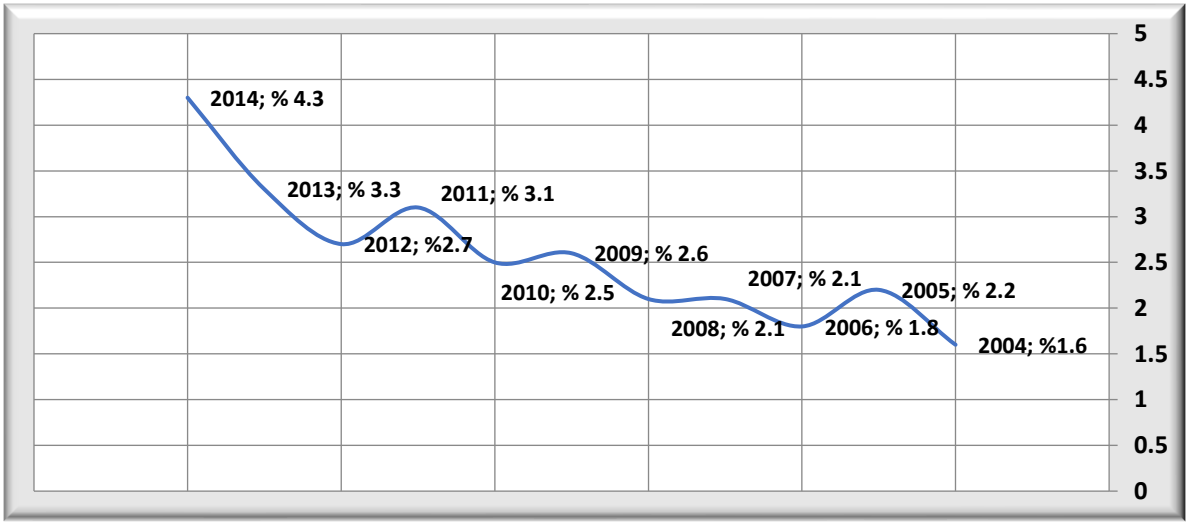


المصدر :تقرير نسبة الانفاق العسكري من اجمالي الناتج المحلي، الامم المتحدة، البنك الدولي، 2023. وللمزيد ينظر:

http://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS/countries?page=2&order=wbapi_data_value_%201020wbapi_data_value%20wbapi_data_value-first&sort=desc&display=default

## المحور الثاني : الاهمية الاستراتيجية للعراق دولياً بعد العام 2003

سيتم التطرق في هذا المحور الى الاتي :

### اولا : رؤية العراق ودوره في السياسة الدولية بعد العام 2003

ان من أهم قيود ومحددات رؤية العراق للسياسة الدولية وسياسته الخارجية تجاه العالم هو وجود قيود داخلية مؤثرة في ذلك بالدرجة الاولى، فالعراق ما بعد الحرب الامريكية اصبحت سياسته تقوم على اساس التوافق بين المصالح المختلفة وليس على اساس وجود فلسفة سياسية موحدة تتبناها الدولة الامر الذي ادى الى وجود الكثير من التقاطعات الداخلية، اذ قد يصدر قراراً من رئيس الجمهورية يختلف عن قرار رئيس الوزراء أو وزير الخارجية بخصوص قضية معينة في السياسة الدولية.. والخ، وبالتالي تعدد مصادر القرار واختلافها أدى الى تراجع وتواضع الدور السياسي العراقي خارجياً بعد عام 2003.

ومن المفارقات الفكرية والسياسية ان طبيعة وتوجهات السياسة الخارجية العراقية ورؤيتها للعلاقات والسياسة الدولية قد جاءت بصورة مغايرة عما كان مخطط له ان يحدث في الاستراتيجية الامريكية والغربية، اذ اكد تقريراً اوربياً تم اعداده

---

1 رشيد باني الظالمي، غسان طارق ظاهر، اشكالية العلاقة بين التنمية الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي في البلاد النامية : العراق انموذجا، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 31، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المثنى، 2023، ص96.

عام 2022 ان الهدف من غزو العراق هو انشاء دولة عراقية تعتمد العلمانية وتكون عاكسة للتطلعات الغربية ولا سيما الامريكية منها، ويكون ذو نموذج للازدهار والتقدم التكنولوجي والاقتصادي في العالم الشرق اوسطي وله دور في ابعاد العالم العربي عن الاسلام السياسي والقومية العربية المعادية لإسرائيل، ولكن قد جاءت المخططات الغربية بتصورات وتطلعات خاطئة، اذ اصبح العراق مع مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ذو دور مستقل عن الدور الامريكي ولو بتبعية نسبية، وتبعية غالبة لبعض دول الجوار عن طريق توظيف الاحزاب التي حكمت ودخلت العراق ما بعد الحرب الأمريكية عليه، فالعراق اصبح دوره (كفاعل دولي) متراجع نسبياً على المستوى الدولي ومتزايد في الوقت نفسه على المستوى الاقليمي بوصفه ساحة مهمه لتطلعات ونفوذ دول اقليمية مجاورة (اي اصبح دوره موازن اقليمي في الشرق الاوسط). [1]

وبالتالي نصل الى محصلة فكرية تؤكد ان الواقع السياسي العراقي ورؤيته للسياسة الدولية ما بعد الحرب الامريكية عليه قد مرت بمرحلتين سياسيتين مهمتين، الاولى التي امتدت من العام 2003 وحتى العام 2010 والتي فيها اصبح العراق في حالة انفتاح سياسي وذا دور فاعل نسبيا خلال التجليات الدولية ومؤيد في الغالب للتطلعات الغربية والتي كانت اخرها توقيع اتفاقية الاطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الامريكية عام 2009 وفي الوقت نفسه قد كان محط جدالات ونزاعات سياسية داخلية وخارجية غير راضية حول هذه الرؤية، اما المرحلة الثانية والتي تمتد منذ عام 2011 والى الان ففيها قد اصبح العراق اكثر ابتعاداً عن السياسة الدولية واكثر اندماجاً بالسياسة الاقليمية وصاحب الدور الاكبر فيها بحكم التغيرات التي طرأت على الساحة والذي حقق تحالفات امنية جعلته ينضم الى محور الدول المعارضة للتطلعات الامريكية والتي تجلت بأنشاء الحلف الرباعي والذي يضم كل من (ايران العراق سوريا روسيا) بعد عام 2014. وبنفس الوقت استمرار التفاوض مع الولايات المتحدة الامريكية حول مسألة بقاء / اجلاء قواتها من العراق.[2]

## ثانيا : الاهمية الجيوستراتيجية للعراق دولياً بعد العام 2003

ليس هناك شك من ان العراق بعد اكتشاف النفط فيه مطلع القرن العشرين قد تزايدت اهميته الاستراتيجية واصبح محط انظار الدول الكبرى والصناعية منذ ذاك الوقت، فضلا عن تنافس الدول على موقعه الاستراتيجي بحكم ربطه بين منطقتي الشرق والغرب وامتلاكه مصادر الطاقة الكبرى في العالم النفط وباحتياطي ما يقارب ثاني بلد في العالم بعد السعودية على الرغم من تأكيد دراسات على ان العراق قد يمتلك احتياطي نفطي يفوق الاحتياطي السعودي أو ما يعادله، ومن ثم فأن العراق ومنذ مطلع القرن العشرين كان محط تنافس الدول بسبب أهميته الاستراتيجية من حيث الموقع ومن حيث الطاقة حتى انتهت بالحرب الامريكية عليه عام 2003.[3]

أما مع مطلع القرن الحادي والعشرين فقد تم توظيف موضوع الارهاب والتهديد العالمي والضربة الامريكية في تأريخ 11/ايلول/2001 فيها كوسيلة لتحقيق هدف الحرب والسيطرة على النقاط التي كانت ترغب بها في الشرق الاوسط (العراق وافغانستان)، فعلى الرغم من اعلان افغانستان في تأريخ 12/ايلول/2001 استعدادها لتسليم (اسامة بن لادن) مقابل تقديم الادلة، قد التزمت الولايات المتحدة بالصمت والتنديد بالعمل الارهابي المتهمة به افغانستان والدول الراعية للارهاب (العراق)، لان الحصول على المتهم يعني عدم قيام حرب امريكية عالمية على الارهاب وعدم دخول (افغانستان و العراق)، ومن ثم لجأت الولايات المتحدة الى خيار الحرب موظفةً الأزمة في الحصول على العراق عام 2003، واعقاب الحرب تم الهيمنة والتحكم بسيادة العراق بأيدي امريكية من خلال انشاء الحكم الامريكي للعراق بقيادة (بريمر) عام 2004 الذي قام بدور المتحكم بالسيادة العراقية من خلال انشاء الحكومة الانتقالية الاولى في العراق وبصلاحيات محدودة، وادخال التنوع في الطيف السياسي بما يشكل عامل مهدد لاستقرار و وحدة العراق المستقبلية. [4]

ومع نشوء حكومة عراقية ذات سيادة كاملة في العراق عام 2006، فأن انتهاكات السيادة العراقية دوليا واقليميا قد استمرت ولا سيما من دول الجوار، اذ كنا بين الحين والآخر نسمع عن تدخلات في سيادة العراق وسياسته الدولية والداخلية جاعلةً الاحزاب ذات الولاءات الغير وطنية الامر اكثر سهولة وتبسيط على هذه الدول وقد عزز من هذا الامر انتشار

---

1 عامر كامل احمد، العراق وتعويضات الكويت، اوراق دولية، عدد 210، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، جامعة بغداد، 2012، ص 1

2 جميلة الطاهر، العلاقات العراقية الكويتية بعد الفصل السابع، مجلة ابحاث استراتيجية، العدد 70، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد، 2023، ص198.

3 عبد السلام حمدي اللمعي، صراع الحضارات وحوار الدبابات، مكتبة وهبة، القاهرة، 2016، ص314

4 Gunluk ortadogu bulteni , middle east daily bulletin , (ankara : center for middle eastern startegic studies) , 2023 , p:6

الطائفية والعنف السياسي في الداخل وانتشار ثقافات الانفصال والمظلومية الفئوية والقومية، حتى انتهاءها بدخول الجماعات تنظيم داعش الارهابي الى العراق عام 2014 التي تمثل تجسيدا واضحا للانتهاكات لسيادة العراق. وكذلك القوات التركية في بعشيقة عام 2015، والاختراقات المتكررة للسيادة العراقية الى الان، وتصريح بوتين روسيا في خوض الحرب ضد داعش في العراق من دون الاهتمام للسيادة العراقية وكأن السيادة العراقية دولياً اصبحت شبه هلامية.[1]

## ثالثا : الاهمية الاقتصادية للعراق دولياً بعد العام 2003

تبرز الاهمية الاقتصادية للعراق دولياً بعد عام 2003 من خلال ارتباطهُ باقتصاديات الدول الكبرى والدول المهيمنة على الاقتصاد العالمي (الدول الصناعية)، اذ بسبب اعتماد العراق الجديد في اقتصاده وناتجه المحلي الاجمالي على النفط وبمقدار اكثر من 80%، فأن اي ركود او خمود في صناعات وعمل الالة الصناعية الغربية للدول الصناعية يعني تأثر اسعار النفط العراقي لان الركود في الدول الصناعية تعني قلة الطلب على النفط العراقي وبالتالي تراجع واضمحلال الاقتصاد الوطني، فعلى سبيل المثال ان من اهم تداعيات الازمة المالية الدولية عام 2008 و 2015 هو تراجع اسعار النفط العراقي بعد الركود في الصناعة الغربية والدول الصناعية، وهو الامر الذي يعني ان الاقتصاد العراقي وبسبب الاعتماد الاكبر على مورد النفط اصبح محط تحكم وسيطرة وتوجيه الدول الكبرى والصناعية اضافة الى ارتباطه بهم، ومن هنا تبرز الاهمية الاقتصادية للعراق باعتباره اصبح محط تحكم وملك الدول الكبرى صناعيا ومرتهنا باقتصادهم.[2]

وقد كان لقيام الحرب الامريكية على العراق عام 2003 الدور المهم في جعل المخزونات النفطية العراقية تحت سيطرة الادارة الامريكية مما عد عامل وعنصر مهم لازدياد الاهمية الاقتصادية الاستراتيجية للنفط العراقي في المدرك الدولي اعقاب الحرب الاخيرة، اذ اصبحت عملية ادخال الشركات الاجنبية (الامريكية – الروسية – الصينية – الاوربية) اكثر سهولة للسيطرة والهيمنة على النفط، ومن ثم فأن سيطرة الشركات الاجنبية وخاصة الامريكية على هذا النفط يعني السيطرة على ثاني احتياطي نفطي في العالم، فدول العالم تنظر الى العراق بأنه منطقة اقتصادية حيوية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية.[3]

هذا فضلا عن ان قيام الحرب على العراق قد أدت الى نشوء انفتاح في السوق العراقية على السوق العالمية وزيادة استيرادات البضائع والسلع الخارجية وبالمقابل تراجع وانعدام المشاريع الخاصة والوطنية بسبب التدهور الامني وهروب رؤوس الاموال العراقية الى دول الجوار بحثاً عن الامن والاستقرار، ومن ثم كان العراق ارضاً خصبة للبضائع المستوردة ولا سيما من (الصين) مما ادى الى ارتفاع الأهمية الاقتصادية للعراق بعد الحرب ليس من حيث النفط فقط وانما كسوق مستوردة لمختلف انواع البضائع المصنعة دولياً، اذ قدر صندوق النقد الدولي مجموع الاستثمار الأجنبي في العراق في عام 2014 بحوالي (1080 مليون دولار) ويمثل هذا الرقم حوالي 4.2% من الناتج المحلي الاجمالي العراقي، وفي عام 2015 كان حوالي (1161 مليون دولار) والذي يمثل حوالي 5.3% من الناتج المحلي الاجمالي. وقد صاحب هذا الاستثمار والتصدير الاجنبي الى العراق وجود ارض خصبة (سوق جاذبة للبضائع الاجنبية) بسبب الزيادة الكبيرة والنمو المستمر للسكان فيه ومن ثم زيادة الطلب على البضائع المستوردة مع تراجع الانتاج المحلي وشحته.[4]

ولان النفط هو عنصر اساس في فاعلية وتطور الدول الغربية خاصة، ولكونه العنصر الاساس للطاقة لا سيما في المستقبل القريب والبعيد فان من المتوقع ان يكون هناك تنافس على مصادر الطاقة العراقية مستقبلا، فالدول الغربية الكبرى بدأت تتنافس في الحصول على استثمارات النفط وامتيازاته من الدول المنتجة له، ولكون العراق الجديد اكثر انفتاحا على العالم فقد بدأ العراق يؤثر في الدول الخارجية الكبرى في دفعها الى التنافس من اجل الحصول على استثمار النفط فيه والحصول على امتيازاته ولا سيما الصين، هذا اذا ما عرفنا ان النفط العراقي يتمتع بمميزات مغرية للدول الكبرى كونه سهل الاستخراج وبكلف رخيصة جداً، ويملك من الاحتياطي النفطي نسبة كبيرة اذا ما قورن بدول العالم وبترتيب الثاني على العالم بعد السعودية، اذ يتوزع النفط العراقي على طول اراضيه ولكن تتركز الكمية الاكبر في المناطق الجنوبية، فيوجد في محافظة البصرة وحدها (15) حقلاً نفطياً، عشرة منها منتجة وخمسة قيد التطوير والانتاج، وتشكل هذه الحقول من الاحتياطي النفطي العراقي حوالي 59% اي بمقدار (65) مليار برميل نفطي، أما اذا ما جمعنا نفط البصرة وميسان وذي قار فيصل الاحتياطي الى حوالي 71% من اجمالي الاحتياطي النفطي للعراق أي ما يعادل (80) مليار برميل نفطي،

---

1 تشارلز تاونزند، الارهاب، ط1، (القاهرة : مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع)، 2014، ص111.

2 عبد السلام حمدي اللمعي، صراع الحضارات وحوار الدبابات، مصدر سبق ذكره، ص314

3 Gunluk ortadogu bulteni , middle east daily bulletin , (ankara : center for middle eastern startegic studies) , 2023 , p:6

4 جميلة الطاهر، العلاقات العراقية الكويتية بعد الفصل السابع، مصدر سبق ذكره، ص 200.

أما المناطق الوسطى والشمالية فيتركز الاحتياطي الاكبر في محافظة كركوك التي تملك وفق التقديرات ما يعادل 12% من اجمالي الاحتياطي النفطي العراقي اي (13) مليار برميل نفطي.[1]

## رابعاً : الاهمية العسكرية للعراق دولياً بعد عام 2003

ان الاهمية العسكرية للعراق دوليا تأتي في عقود وصفقات الاسلحة التي يبرمها مع الدول الاقليمية والدولية وتصريف الاسلحة للدول بالدرجة الاولى، ولهذا كانت الدول الكبرى لا سيما الولايات المتحدة الامريكية وروسيا من اكثر الدول سعيا الى هذا الجانب، فعلى سبيل المثال تعد الاهمية العسكرية للعراق في المنظور الروسي ذا دور مهم ومؤثر في اقتصاده، فبسبب المصالح الاقتصادية الروسية في العراق (عقود استثمار – عقود تسليح – تجارة - نفط) تسعى روسيا الى تحقيق هدف من جانبين الاول اقتصادي - عسكري من خلال تصريف الاسلحة الروسية في العراق والثاني استراتيجي - عسكري من خلال ابقاء العراق مستقر لبقاء استقرار المصالح الروسية فيه، وكما يقول (اليكسي ارباكوف) نائب رئيس لجنة الدفاع الاسبق التابعة لمجلس الدوما الروسي : ( لنا مصالحنا الاقتصادية الخاصة في العراق، وان الاستقرار الاقليمي وعدم انتشار الاسلحة امر مهم بالنسبة لروسيا. وقد يكون افضل تحرك تقوم به روسيا هو السعي الى ضمانات بان يحترم اي شخص يخلف النظام السابق مصالح روسيا الاقتصادية والتي تشمل التنقيب في حقول النفط العراقية وتجارة الاسلحة بعد ما رفعت عقوبات الامم المتحدة عن العراق). [2]

ففي العام 2022 عقدت روسيا صفقة سلاح مهمه مع العراق يتم بموجبها تسليم العراق (40) طائرة مروحية روسية الصنع من طراز (ميغ-35 و ميغ 28)، فضلا عن عقد صفقة اسلحة بقيمة (4) مليارات و (300) مليون دولار امريكي مع روسيا في العام الاخير نفسه ايضا وفق اتفاقية التعاون العسكري التقني بين العراق وروسيا. وكذلك في العام 2019 تم توقيع صفقة اخرى، وتم تأجيلها بسبب جائحة كورونا.[3]

نستنتج مما تقدم ان العراق قد تمتع بأهمية استراتيجية كبيرة بعد عام 2003 من حيث الجانب الاقتصادي والجيوستراتيجي في مدركات الدول، فعلى الصعيد الاقتصادي كان العراق اشبه بالسوق الجديدة والكبيرة لتصريف السلع والمنتجات للدول الصناعية وانفتاحه على اسواقهم الخارجية وكذلك سهولة وزيادة الاستثمارات الاجنبية ودخول الشركات المستثمرة للنفط العراقي وارتباط العراق باقتصادات الخارج، اما على الصعيد الجيوستراتيجي فأن العراق وبحكم اهمية موقعه وادراك الدول لهذه الحقيقة، فقد تزايدت التدخلات الخارجية ولا سيما من لدن الدول الكبرى والمهيمنة على السياسة العالمية، اما على الصعيد السياسي ودور العراق في الساحة الدولية فان العراق كفاعل دولي لم يتمتع بدور كبير مؤثر في السياسة الدولية من حيث عده عنصراً فاعلاً، وانما كان دوره اشبه بالموازن الاقليمي وذا دور وفاعل اقليمي يفوق دوره الدولي بسبب تحكم الاحزاب السياسة ذات الاجندات الاقليمية بسياسته الخارجية، فالعراق دوره الدولي خجول بالنسبة الى الدور الاقليمي الذي عد ساحة توازن قوى بين الاقطاب الاقليمية في الشرق الاوسط.[4]

## المحور الثالث : تزايد اهمية السياسة الخارجية العراقية اقليمياً ودولياً

بإمكان العراق ان يشهد حالة من تزايد الاهتمام الدولي والاقليمي عند توافر عوامل يمكن الوصول اليها بصورة استثنائية واصرار الداخل العراقي على ذلك، فنواة العراق يمكن لها ان تجمع حولها عوامل التفاعل الدولي وتضع العراق في بيئة الاهتمام وتفرض العراق كانه مركز فاعل ومركز اهتمام، وهو امر ليس بالبعيد المنال في حال توافر عراقا مستقرا امنيا وعراقا تتوافر فيه النسب الأخيرة من موارد الطاقة في العالم وعراقا يحرم البلدان الاخرى من القدرة الى التدخل في شؤونه الخاصة ويدفع بهم الى احترام سيادته الكاملة دولياً، ويتحقق ذلك باندثار الاحتقان الطائفي والقومي الداخلي والتوجه نحو التوحيد بالأرض والحدود التي من خلالها تتزايد اهمية موقع العراق ومن ثم تُخلق للعالم صورة براقة عن العراق

---

1 Elizabeth Dickinson , Playing with Fire:Why Private Gulf Financing for Syria's Extremist Rebels Risks Igniting Sectarian Conflict at Home , ANALYSIS PAPER , The Brookings Project on U.S. Relations with the Islamic World , 2013 , p.16.

2 حالوب كاظم معلة، داليا عمر نظمي، البيئة الاستثمارية الملائمة لقطاع الاعمال في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، عدد 74، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2021، ص254

3 احمد حسين شحيل، السياسة الروسية تجاه العراق ما بعد 2003، مجلة السياسية والدولية، العدد 74، كلية العلوم السياسية،الجامعة المستنصرية، 2018، ص154

4 عبد الجبار الجبوري، بوتين يقرع طبول الحرب من العراق، مقال منشور على الشبكة العالمية للاتصالات الانترنت على الرابط التالي : http://www.qoraish.com/qoraish/2015/10

وتزيد روح الاندفاع نحو نقطة الاهتمام العالمية هذه التي تتوافر بها تلك المميزات الاهم، لهذا ان الأجابة على السؤال الذي يدور في بال كل متنبئ حول مستقبل العراق وتزايد الاهتمام الدولي فيه وبروزه كنقطة لامعة ونواة تجذب نحوها دول العالم، يمكن الوصول اليه، ولكن السؤال الاهم هو كيف يمكن ان نجعل هذا الامر يستمر ؟، لهذا سوف نتطرق الى اهم الظواهر والاحداث المحفزة والدافعة لتحقيق مشهد تزايد الاهمية الاستراتيجية للعراق مستقبلاً، كالاستقرار الامني واضمحلال الحركات الانفصالية في العراق وتزايد الطلب على النفط، اذ تعد من ابرز الامور التي ستؤدي الى تزايد الاهمية الاستراتيجية للعراق مستقبلاً. وهذا ما سنيعكس على مستقبل السياسة الخارجية العراقي وعلى ازدهارها، وبالتالي فانه يمكن عد تزايد التنافس الدولي على النفط العراقي العامل الاول المحفز والدافع لتحقق هذه الرؤية، وتنطلق هذه الرؤية من خلال توقع تزايد الطلب العالمي على النفط مستقبلاً، الأمر الذي يزيد من الاهمية الاستراتيجية للعراق بالدرجة الاولى، بحكم ما يملكه من مخزون نفطي كبير، و وجود مساحات واسعة من الاراضي دون استكشافات نفطية الى الان. اذ ان العراق يتمتع بقدرات نفطية ومخزون نفطي هائل يجعل دول العالم جميعها تكون انظارها موجهة نحوه، فلديه (74) حقل نفطي مكتشف ولم يتم الاستغلال من هذه الحقول النفطية الا (15) حقلاً نفطياً، هذا فضلا عن ان منطقة الصحراء الغربية لم يتم اكتشافها نفطياً ومن المتوقع انها تملك من القدرات والمخزونات النفطية القدر الكبير[1]، ويعد التنبؤ غير المتفائل حول مستقبل الصراع الدولي بسبب النفط امر ليس بالجديد ويعود الى حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية بعد ادراك العالم حقيقة ان النفط مصدر طاقة قابل للنضوب وليس متجدد، ومن هذه الحقيقة تم ادرك مستقبل الصراع الدولي عليه وخاصة في البلدان المنتجة له ومنها العراق. فالثروات والموارد الطبيعية ومن بينها النفط بالأساس ستكون اساس الصراعات والحروب بين الدول مستقبلاً وسيتم خلط هذه الحروب والصراعات مع مواضيع عرقية وطائفية ودينية من اجل قيام الحروب والوصول الى النفط، ففي سنة 2001 صدرت دراسة مستقبلية لمفكر اسمه (كلير) توقع فيها الحروب التي ستنشأ في القرن الحادي والعشرين وقد اكد في دراسته على ان الحروب هذه ستكون من اجل هدفين اساسيين بالدرجة الاولى، وهما النفط ومن ثم المياه، فمع تزايد الطلب على النفط نتيجة التوسع الصناعي في الدول وزيادة السكان والحاجة المتزايدة له ومع استمرار نضوبه سيزداد التنافس عليه وخاصةً في المناطق المالكة له وبالتالي ستزداد الصراعات والتنافسات للحصول على ما تبقى منه والتحكم به من اجل ديمومة الاقتصاد والصناعة للدول الكبرى والنامية. فالقوة مستقبلاً سيتغير مفهومها وسترتبط بمستوى الناتج المحلي الاجمالي للدولة ومدى قدرتها على تأمين مصادر الطاقة[2]، ووفق توقعات منظمة الاوبك أنه سيزداد الطلب على النفط الخام العربي بالعموم الى حوالى 110 مليون برميل يومياً بحلول عام 2035 (مقارنة بمعدل الطلب الحالي على النفط البالغ 90 مليون برميل يومياً) والتزايد في الطلب سيأتي أساساً من الدول النامية ولا سيما الآسيوية منها (الصين، كوريا الجنوبية والهند) ومن المتوقع ان قطاع المواصلات وخصوصاً البري سيكون المصدر الأساس لتزايد هذا الطلب على النفط. اضافة الى انه التصنيع في الدول النامية (الذي يعتمد على وفرة مصدر النفط) يعتبر احد التطلعات لتلك الدول عالمياً اذ يوفر لها ميزتين اقتصاديتين، الاولى تخرجها من التبعية الاقتصادية لدول العالم الاخرى والحاجة لسلعهم والثانية تزيد دخلها الوطني، وبالتالي تركز هذه الدول على النفط كأساس لنموها و تفوقها عالمياً [3]، فضلا عن ما تقدم ان النفط يتمتع بأهمية كبيرة في المدرك الاستراتيجي للدول الكبرى منذ اعقاب الحرب العالمية الثانية، فقد اكد على ذلك الرئيس الامريكي الاسبق (جيمي كارتر) في عام 1977 عندما كان يقدم برنامجه حول تقليص استخدام الطاقة في الولايات المتحدة الامريكية عندما قال : (تهددنا كارثة قومية في المستقبل القريب، ان ازمة الطاقة لم تقهرنا بعد، ولكنها ستقهرنا حتما ان لم نتخذ التدابير على الفور..). وهو ما أكده رأي حلفاء الولايات المتحدة الامريكية ابان الحرب على العراق عام 2003 وبقناعة تامة (ان الحرب ستكون حرب من اجل النفط). وهو ما تم تفسيره في تقرير (واقع الاستثمار الاجنبي في العراق للعام 2009)، اذ تم تعاقد وتنافس شركات اجنبية في العراق لاستثمار النفط وضمان تدفقه الى دولها، اذ وفق التقرير الأخير ان تعاقد الحكومة العراقية مع شركات اجنبية لاستثمار النفط في العراق وزيادة الانتاج النفطي للوصول الى ما يقارب (6) مليون برميل في اليوم كان بهدف زيادة القدرة التصديرية للنفط لدول الخارج وزيادة الواردات الوطنية (الناتج المحلي الاجمالي للعراق)، وقد كانت الشركة الوطنية الصينية من ابرز الشركات الاجنبية المتعاقدة في هذا المجال.[4]

---

1 وليامسون موراي، حرب العراق تاريخ عسكري ميداني يومي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2015، ص21.

2 بشار فتحي جاسم العكيدي، الموقف الروسي من الضغوط الامريكية على العراق 1991–2003، مجلة دراسات اقليمية، العدد 71، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2018، ص357

3 صفاء حسين علي، السياسة الخارجية الروسية تجاه الولايات المتحدة الامريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد 66، كلية القانون، جامعة كركوك، 2022، ص332

4 نزار اسماعيل الحيالي، عبد الحميد العيد الموساوي، العلاقات الروسية – الامريكية من الشراكة الاستراتيجية الى المنافسة الجيوسياسية 2001 – 2008، مجلة قضايا سياسية، العدد 1، كلية العلوم السياسية، 2009، ص44.

أما بما يخص المحفز والدافع الثاني لتحقق مشهد تزايد الاهمية الاستراتيجية للعراق وسياسته الخارجية فيمكن عد تَحقُق الاستقرار الامني الداخلي والاقليمي وتراجع التدخلات الاقليمية والدولية من اهم المحفزات والدوافع الاخرى لتحقق مشهد تزايد الاهمية للعراق، فمن خلال هذا المشهد سيكون للاستقرار الامني في الداخل العراقي وفي محيطه الاقليمي دور في رفع شان الاهمية الاستراتيجية للعراق، فلا يمكن تصور بلد ذو اهمية استراتيجية (موارد و موقع) من دون وجود استقرار امني في الداخل وفي المحيط البيئي الاقليمي الذي يعيش فيه، الامر الذي سيؤدي الى قلة التدخلات الاقليمية والدولية فيه وتحقيق سيادة كاملة داخل حدوده[1]، وبالتالي ان تحقق الاستقرار الداخلي سيؤدي الى تحقق استقرار اقتصادي للمصالح الوطنية والدولية في البلد، اذ يؤدي الاستقرار الى زيادة الاستثمارات الاجنبية للشركات الاجنبية بصورة عامة، فمثلا بين عامي 2009-2010 عملت الشركات البريطانية للاستشارات الاستثمارية (ICA) مع الهيئة العراقية للاستثمار في تطوير وتدريب وزيادة جذب المستثمرين الى العراق بعد التحسن الامني النسبي في هذين العامين الاخيرين.[2]

ومن جانب آخر ان استقرار وعدم استقرار العراق سيؤدي في مستقبله القريب التأثير في التوازنات الاقليمية، ولهذا تحاول في نفس الوقت اقطاب الشرق الاوسط التدخل به، فهناك دول تتدخل لحفظ امنة واستقراره باعتبار ان استقراره هو من استقرار مصالحها وهناك دول معاكسة لتطلعات الاولى ترمي للمحافظة على شكل التوازنات الاقليمية ومنع تزايد التوسع الاقليمي للطرف الاول.اذ قد اتخذت الدول الكبرى اقليمياً دوراً بارزاً في اختراق حدود العراق بعد عام 2003 وقد أدت وسائل الاعلام والعولمة والشركات متعددة الجنسيات وانتقال رؤوس الاموال (اختراق اقتصادي ثقافي اجتماعي) دور كبير في اختراق سيادة العراق وزيادة التدخلات في شؤونه الداخلية، واصبحت سياسة العراق ومكانته تابعة الى مصالح وتحكم الدول الاخرى به اقليمياً ودولياً.[3]

على المستوى الدولي فأن تدخلات الدول الكبرى في العراق اصبحت ضمن تطلعاتها ومخططاتها المستقبلية في الشرق الاوسط، اذ يؤكد المفكرون (ريتشارد هاس و مارتن انديك) على انه من الضروري ان تسعى الولايات المتحدة الامريكية الى تشكيل الامن والاستقرار في العراق لأنه سيمثل حجر الاساس في الانطلاق والتفرغ و التعامل مع ايران، خاصة بعد زيادة نفوذها في العراق واقترابها من امتلاك السلاح النووي الذي يشكل تهديد مباشر للمصالح الامريكية والوجود الخليجي والاسرائيلي بالأساس. وكما يقول المفكرون : (اذا ارادت ادارة اوباما تحقيق النجاح في الشرق الاوسط فعليها ان تتخطى مسالة العراق، وايجاد السبل للتعامل مع ايران تعاملا بناءاً)[4]، وهناك ايضا مفكرين غربيين يؤكدون انه من الضروري ان تستمر الولايات المتحدة الامريكية في دعم السياسيين العراقيين وربط الدور العراقي بالدور الامريكي والسياسة الامريكية عالمياً. ويجب عليها ان تكيف دعمها السياسي والاقتصادي والعسكري في حل المشاكل العراقية وكأنها وصية عليها. فالعراق ما زال يعاني الكثير من الازمات وتحاول الولايات المتحدة الامريكية التدخل في حلها ساعية الى استقراره مع تضاؤل قبول العراق وقناعته بالمساعي الامريكية، وبهذا ان ما يتطلبه الامر هو رسم خريطة امريكية جديدة في التعامل مع العراق والشرق الاوسط بعد فشل الطريقة الامريكية في الشرق الاوسط بعد عام 2003 وعدم تحقيق الرؤية التي كانت تهدف لها (عراق مندمج مع الرؤية الامريكية وتابع لها).[5]

أما على الصعيد الاقليمي فأن بعض الدول الاقليمية تشعر بأن قيام دوله عراقية بدعم من الولايات المتحدة سوف يشكل خطراً عليهم وقد يؤدي الى زيادة تداعيات الحرب الأمريكية على العراق اقليميا، ولهذا تحاول بعض الدول الاقليمية منع قيام عراق يتمتع بعلاقات دولية واقليمية جيدة وفي الوقت نفسه منع اي دعم دولي سياسي أو عسكري له. فقد نشر موقع

---

1 رحيم علي الفوادي، العوامل المؤثرة في العلاقات الروسية الاسرائيلية بعد الحرب الباردة، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد 17، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، 2013، ص79.

2 مجموعة باحثين، النظرة الاسيوية نحو دول الخليج العربي،، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاسرتراتيجية، ابو ظبي، 2023، ص 100.

3 توماس ويلبورن، السياسة الدولية في شمال شرق اسيا : المثلث الاستراتيجي الصين – اليابان – الولايات المتحدة الامريكية، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2023، ص 16.

4 مصدر حكومي ل/موازين نيوز/:سنلجأ لروسيا والصين لتسليح الجيش العراقي، شبكة موازين نيوز، *2015-05-16* : /http://www.mawazin.net

5 فهد مزبان خزار، الابعاد الاستراتيجية للعلاقات الايرانية الصينية، مجلة دراسات ايرانية، العدد 15، جامعة البصرة، 2220، ص15.

ويكيليكس في عام 2015 ان هناك علاقات بين السياسيين العراقيين والسفارات السعودية في دعم الحركات الارهابية والحركات المتشددة الاسلامية في العراق والنفوذ السعودي فيه.[1]

بالتالي نستنتج ان من المعوقات المهمة لتحقق مشهد تزايد الاهمية الاستراتيجية للعراق هو عدم تَحقُّق الاستقرار الامني الداخلي والاقليمي واستمرار التدخلات الاقليمية والدولية في العراق، اذ ان من ضروريات تحَقُّق مشهد متكامل للأهمية الاستراتيجية لاي بلد يملك مقومات الاهمية الدولية والاقليمية (موارد و موقع) هو تحقيق أمن داخلي مرتبط بالضرورة بالأمن الاقليمي، فكلما تزايد مؤشر الامن والاستقرار الخارجي والداخلي كلما تزايد مؤشر الاهمية الاستراتيجية للعراق وزادت تطلعات الدول الكبرى والاقليمية فيه، فلا تستطيع هذه الدول تحقيق مصالحها الاقتصادية والعسكرية دون وجود استقرار يدعم هذه التطلعات، وهو الامر الذي نلاحظه اقليمياً ودولياً في الآونة الأخيرة، فهناك دول تمثل عنصر داعم للاستقرار العراقي لضمان استقرار مصالحها بالنتيجة، وهناك دول اقليمية ودولية تمثل عنصر افشال للاستقرار الداخلي والخارجي العراقي، لأفشال مصالح ومشاريع التوسع الاقليمية والدولية لدول اخرى[2]، أما المحفز والدافع الثالث والأخير لتحقق تزايد الاهمية الاستراتيجية للعراق وسياسته الخارجية هو تراجع الحركات الانفصالية وتزايد اهمية الموقع الاستراتيجي للعراق، ففي هذا الواقع سيكون لعامل تراجع الحركات الانفصالية في العراق ونهاية اطروحة التقسيم العراقي دور في تعزيز اهمية الموقع الاستراتيجي ومن ثم تزايد الاهمية الاستراتيجية للعراق[3]، وتظهر هذه الرؤية نتيجة تحول العراق الى دولة قوية في الداخل والخارج على الساحة الدولية، من خلال سعي الاحزاب الداخلية الى تجاوز جميع الانقسامات الطائفية والعرقية والدينية، والتوجه نحو دعم العراق الواحد وليس لفرد أو حزب معين، وكذلك من خلال التراجع عن فكرة الفدرالية أو من خلال تقليل صلاحيات الاقاليم من اجل انعاش قوة المركز العراقي والتوجه الى اهداف وطنية وليس فردية، اذ يمكن من خلال هذا توقع عراق ذو اهمية استراتيجية متزايدة في المستقبل القريب والبعيد.[4]

وان من الأمور التي يجب الاعتماد عليها في تحقيق هذه الرؤية هو الذهاب نحو فكرة (سمو الدولة) التي برزت للوجود في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، اذ يجب ان يكون هناك ولاء تام من قبل الشعب الى سلطة الدولة الحاكمة للشعب وان تكون الدولة اعلى من اي كيان أو مصالح جماعة او افراد معينين.

هذا ومن الجدير بالذكر ان من ابرز معوقات تحقيق مركز قوي يفوق قوة الاطراف والاقاليم وينأى عن بروز حركات انفصالية هو الثغرات الموجودة في الدستور العراقي للعام 2005 والتي اعطت قوة للأقاليم وادت الى اضعاف المركز العراقي في الوقت نفسه، لهذا يجب تجاوز هذه الفقرات الموجودة في الدستور، كالفقرة الرابعة من المادة (121) من الدستور العراقي والتي تنص على (*تأسيس مكاتب للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والانمائية*). وهو الامر الذي لا يعطي للمركز قوة في التمثيل الدبلوماسي الخارجي، وكذلك الحال ايضاً في الفقرة الرابعة من المادة (126) من الدستور العراقي التي تنص على انه (*لا يجوز اجراء اي تعديل على مواد الدستور من شانه ان ينتقص من صلاحيات الاقاليم التي لا تكون داخلة ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية الا بموافقة السلطة التشريعية في الاقليم المعني وبموافقة اغلبية سكانه باستفتاء عام* ). وهذا يضمن بقاء الاقاليم بسلطات قوية دون انتهاك لها او محاولة التقليل والحد منها وتقلل من سلطات المركز. [5] اما من ابرز المعوقات للحركات الانفصالية في الداخل العراقي هو ان السعي نحو تشكيل دولة من محافظة او مجموعة محافظات (جزء من العراق) يعني انه سيحتاج الى وزارات ودوائر بمختلف اختصاصاتها وميزانية تغطي احتياجات جميع هذه المؤسسات الرسمية وهو الامر الذي سيرهق المحافظة

---

1 ياسر عبد الحسين، منطقة الفراغ في العلاقات الدولية : الرهان الامريكي – الروسي في عالم متغير، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد، 2020، ص105.

2 oxford word power , English Arabic dictionary , 1998 , Helen Worn , cit , p21.

3 ثامر كامل محمد، تداعيات عاصفة الأبراج الإستراتيجية الدولية في عصر العولمة، دار اليازوري للطبع، عمان، 2022، ص103

4 : Phillip J.baram , the department of state in the middle east , university of Pennsylvania press 1978 , united states of America , 1978 , p.224

5 طالب حسين حمزة، سياسة روسيا الاتحادية تجاه الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى، الشبكة العربية للنشر، بيروت، 2005، ص26.

او الدولة، هذا بالإضافة الى حاجته الى كفاءات ادارية كبيرة وهو ما تفتقده اغلب المحافظات فهي تعيش في فشل اداري وفساد اداري ادى الى عدم اكمال وتشغيل المشاريع التنموية بشكل كامل، وهذا يعني عدم القدرة على ادارة دولة بالكامل.[1]

ومن جانب آخر أكد (سكوت ريتر) كبير مفتشي الاسلحة النووية في العراق سابقاً، ان فشل اسرائيل في دفع الولايات المتحدة الامريكية للحرب على ايران بدل العراق، ادى الى اجراء تحول استراتيجي اسرائيلي بعد حرب عام 2003 في توظيف العراق كوسيلة تجعل ايران هي الهدف القادم بعد العراق وجعل العراق البوابة للتغيير في الشرق الاوسط والمنطقة. وهو ما يتم تفسيره من التغيرات التي حصلت في المنطقة بعد

1 عبد علي المعموري، وسن احسان عبد المنعم، خصخصة الحروب في العالم بعد الحرب الباردة، مجلة قضايا سياسية، العدد 23-24، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2011، ص17.